

النمو و اللامساواة و الإنصاف

الأستاذ: عمار بوطاف

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية- جامعة جيجل

a.boutaf@yahoo.fr

الملخص:

هذه المقالة هي محاولة لإعادة النظر في طريقة دراسة موضوع إقتصاد سياسي ، هو النمو الإقتصادي واللامساواة ، أو المساواة ، في توزيع الدخل أو الثروة . ففكرة اللامساواة / المساواة تبدو مقاربة غير ملائمة للتأكد من العلاقة الإيجابية بين التوزيع العادل و النمو طويل المدى ، وهذا في ظل إقتصاد سوق . مقابل ذلك ، يتم هنا تقديم الإنصاف كمقاربة بديلة تؤدي إلى إعادة توزيع مقبولة إجتماعيا ، و إلى نمو طويل المدى. فلماذا الإنصاف بدل اللامساواة / المساواة ؟

من أجل الإجابة على ذلك السؤال ، سيتم عرض مختصر لنوع النماذج التي تؤيد اللامساواة من أجل النمو ، ثم بعد ذلك النماذج التي تبين الآثار الضارة للامساواة على النمو ، وفي الأخير يتم عرض مختصر لأفكار فلسفية سياسية حول أنواع المساواة في الميدان الاقتصادي .

بعد التحليل و المناقشة يتضح سبب عدم ملائمة اللامساواة ، أو المساواة ، وملائمة الإنصاف لمثل هذا الموضوع .

الكلمات المفتاحية : النمو، اللامساواة ، المساواة ، الإنصاف ، التوزيع ، إعادة التوزيع .

Résumé:

Le présent article vise à revoir la manière d'approcher un sujet d'étude d'économie politique, en l'occurrence la croissance économique et l'inégalité/égalité dans la distribution du revenu ou de la richesse. L'idée inégalité/égalité paraît inadéquate et non appropriée pour vérifier la corrélation qui peut exister entre la distribution juste d'un côté et, de l'autre côté, la croissance de long terme dans une économie de marché.

Pour se faire, cet article propose de présenter l'équité comme approche alternative pouvant conduire à une redistribution socialement acceptée, et une croissance de long terme. Ainsi, dans le cadre de cette approche, une question s'impose: Pourquoi l'équité au lieu de l'inégalité/égalité?

Pour répondre à ce questionnement, on va traiter les points suivants: présentation des modèles prônant l'inégalité pour la croissance; présentation des modèles traitant des effets négatifs de l'inégalité pour la croissance; la discussion de quelques idées de philosophie politique portant sur différents types de l'idée d'égalité.

Après analyse et discussion, on va procéder à la démonstration de l'inadéquation de l'idée inégalité/égalité et au contraire, l'adéquation de l'idée équité pour ce type d'étude.

Mots clés: croissance, inégalité, égalité, équité, redistribution.

مقدمة:

كلاسيكيا، يميز المنظرون بين عدة مظاهر من العدالة التي تمس، من جهة، قسمة الموارد و الوظائف ضمن جماعة بشرية معينة. ومن جهة أخرى تمس القواعد الخاصة بالمبادلات و أخيرا، الوسائل التي تنقص من الفوارق القوية.

فمنذ أرسطو (Aristote) يتم الكلام عن العدالة في بعدها التوزيعي ، و التبادلي (commutative) و التصحيحي. غير أن التفكير في العدالة أو العدالة الاجتماعية ، كان لها ولها كنقطة انطلاق البعد الأول ، المتعلق بمعيار التوزيع المعتنق: « لكل واحد حسب ...» ثروته ، وضعه ، أو استحقاقه (mérite) ، و حسب الخيار الذي يتم القيام به ، يرتسم نوع تنظيم المجتمع و تقدير لما هو يتعلق بتقسيم (répartition) منصف أو غير منصف⁽¹⁾.

منذ القدم ، كان للإعتبارات التوزيعية أهمية كبيرة تفرض نفسها على الجميع من وقت إلى آخر. لكن ، ولأسباب لم تشهر إلى اليوم ، كانت إعتبارات التوزيع هذه هامشية

⁽¹⁾ Cécile Renouard « L'affaire de tous. Libéralisme et théories de la justice sociale et écologique », in Florian Augagneur et Jeanne Fagnani (sous la dir.), Environnement et inégalités sociales. La documentation Française, Paris, 2015, p.40.

في التيار الشائع للعلوم الإقتصادية النيوكلاسيكية حتى أوائل سنوات 1990⁽²⁾، حيث بدأت تظهر، فجأة، سلسلة من المقالات التي تدرس هذا الموضوع: النمو واللامساواة، أو المساواة في التوزيع. غير أن فكرة اللامساواة / المساواة تبدو مقارنة غير ملائمة للتأكد من العلاقة الإيجابية بين التوزيع العادل و النمو طويل المدى، وهذا في ظل إقتصاد سوق. مقابل ذلك، يتم هنا تقديم الإنصاف كمقاربة بديلة تؤدي إلى إعادة توزيع مقبولة إجتماعيا، وإلى نمو طويل المدى. فلماذا الإنصاف بدل اللامساواة / المساواة؟ من أجل الإجابة على ذلك السؤال، سيتم عرض مختصر لنوع النماذج التي تؤيد اللامساواة من أجل النمو، ثم بعد ذلك النماذج التي تبين الآثار الضارة للامساواة على النمو، وفي الأخير يتم عرض مختصر لأفكار فلسفية سياسية حول أنواع المساواة. بعد التحليل والمناقشة يتضح سبب عدم ملائمة اللامساواة، أو المساواة، وملائمة الإنصاف لمثل هذا الموضوع.

النمو واللامساواة:

منذ أكثر من نصف قرن، ظهرت مناقشة مؤثرة فيما يتعلق بإمكانية توقع نمو لامتساواتي في البلدان الفقيرة. هذه المناقشة كان قد تم عرضها بإيجاز من طرف سايمن كوزنتس (Simon Kuznets) عام 1955، حيث يدعي أن اللامساواة ستزيد في المراحل المبكرة من النمو في البلدان في طريق التنمية وبعد ذلك- عند درجة معينة - ستبدأ بالتناقص. أي أن العلاقة بين اللامساواة (على المحور العمودي) ومتوسط الدخل (على المحور الأفقي) سترسم حرف "u" معكوس⁽¹⁾. الإعتقاد السائد، منذ المناقشة المشهورة لسايمن كوزنتس المذكور في الأعلى، هو أن السياسات التي تفضل النمو يمكن أن تكون نتائجها الحتمية إرتفاع في اللامساواة كمنتج ثانوي مباشر⁽²⁾.

⁽²⁾Francisco H.G.Ferreira and Michael Walton «Inequality of opportunity and economic development», in Gudrun Kochendorfer- Lucius and Boris Pleskovic, Equity and development. Berlin workshop Series, The World Bank, Washington, D.C., 2006, p.12.

⁽¹⁾Michael Bruno et al. "Equity and growth in developing countries: old and new perspectives on the policy issues", Policy Research Working Paper 1563, The World Bank, 1996, p.03.

⁽²⁾Ester Dufflo « Balancing growth with equity :the view from development », Jackson 2011 Symposium, Mounting Day Light Time, Friday, August 26, 2011, p.01.

هذه الفكرة التي مفادها أن اللامساواة تقوي النمو تركز على ثلاثة حجج :

أ-الحجة الأولى:

جاءت من عند نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor). فمنذ مدة قصيرة تم إقرار وجهة نظر هذا الكاتب ، و التي مفادها أن الفقير و الغني (الفقراء و الأغنياء) لهما معدلات إدخار مختلفة. كالدور (Kaldor) إفترض أن الزيادات في لامساواة الدخل اليوم يمكن أن تؤدي إلى إزدهار أكبر غدا ، عن طريق زيادة متوسط الإدخارات من مبلغ معين من المنتج (output)⁽¹⁾.

مبرر اللامساواة عند كالدور يكمن في كون الميل الحدي للإدخار هو أقوى عند الأغنياء منه عند الفقراء ، فبإفتراض ترابط إيجابي بين معدل الناتج الداخلي الخام و الإدخار الوطني ، فإن نمو الاقتصاديات اللامساواتية يكون بالتالي أسرع⁽²⁾.

ب- الحجة الثانية :

الحجة من النوع الثاني هي ما يبينه النموذج الذي أعده جالور أديد (Galor Oded) وتسيدين دنيال (Tsiddon Daniel) عام 1997. يتضمن هذا النموذج ضرورة تركيز الثروات، بهدف تلقين نشاطات صناعية جديدة ولترقية الابتكارات التكنولوجية التي هي في قلب عملية (Processus) التنمية الناجحة⁽³⁾.

تحليل جالور (Galor) و تسيدين (Tsiddon) يبين أن التأثير المتبادل (التفاعل) بين التقدم التكنولوجي مع مكونين (عنصرين) آخرين يحددان مكاسب الفرد : رأس المال البشري الخصوصي للوالدين وقذرة (Ability) الفرد ، يحكم تطور لامساواة المكاسب ، وحركية (mobility) المكاسب ما بين الأجيال ، خطوة (pace) التقدم التكنولوجي و النمو الإقتصادي⁽⁴⁾.

في فترات الإختراعات (invention) التكنولوجية الكبيرة ، يكون أثر القدرة هو العامل المسيطر . الأهمية النسبية لظروف المحيط – الأبوي البدئية (بمعنى القوة المحركة

(1) Francisco H.G.Ferreira and Michael Walton, op.cit., p.11.

(2) Orazio Attanasio et Chiara Binelli, « Inégalités, croissance et politiques redistributives », Afrique Contemporaine, 2004/ 3 n° 211, p.108.

(3) Oded Galor et Tsiddon Daniel, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op.cit., p.109 .

(4) Oded Galor and Daniel Tsiddon « Technological progress, mobility, and economic growth », The American Economic Review, Vol.87, n°3 (June, 1997), p.379.

خلف إستمرار اللامساواة) تتناقص ، و لهذا السبب ، ترتفع الحركية (mobility) واللامساواة مما يؤدي إلى توليد تركيز أكبر لرأس المال البشري في القطاعات المتقدمة تكنولوجيا، و إلى تنشيط التقدم التكنولوجي و النمو الإقتصادي إلى حد أكبر⁽¹⁾.

في فترات الابتكارات (innovation) التكنولوجية، لما تصبح التكنولوجيات سهل الوصول إليها ، فإن أثر رأس المال البشري الأبوي هو العامل المسيطر، الحركية متناقصة و اللامساواة تنخفض. التخفيض في تركيز رأس المال البشري في القطاعات المتقدمة تكنولوجيا تخفض من احتمال الإنجازات التكنولوجية الكبرى و تخفض سرعة النمو الإقتصادي المستقبلي⁽²⁾.

فترات الإختراعات (invention) تترافق مع اللامساواة⁽³⁾ المتزايدة و حركية متعاطمة ما بين الأجيال. لكن فترات الابتكارات تترافق مع لامساواة متناقصة و حركية مقللة ما بين الأجيال. لذلك ، فالإختراعات ترفع مساواة الفرص و تخفض مساواة الدخل ، بينما سهولة الوصول (accessibility) تخفض مساواة الفرص و ترفع مساواة الدخل⁽⁴⁾.

ج- الحجة الثالثة:

الحجة الثالثة هي لصالح تحريض اللامساواة على النمو ، هي المعبر عنها لأول مرة من طرف ج.أ. مير ليس (J.A.Mirrlees) سنة 1971 ، و التي تركز على إعتبارات الدوافع بحضور مخاطرة معنوية . عندما تتوقف النتيجة (الحاصل) على العمل غير الملاحظ والمحقق من طرف المستخدمين فإن الأجرة الثابتة المستقلة عن النتائج المتحصل عليها توهن عزم كل مجهود ، بينما تأشيرها (indexation) بناء على مؤشرات الأداء سيقوي دافع العمال لتعظيم الإنتاج الإجمالي⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى ذلك ، كان ميرليس (Mirrlees) يدرك بأن عدة حجج أستعملت للمجادلة لمصلحة معدلات ضريبة حدية منخفضة للأغنياء ، قدر المستطاع ، المؤسسة على الفرضية غير المنتظمة (odd) التي تقول أن أية وسيلة ترفع الدخل الوطني هي

(1) Idem.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Ibid.,p.380.

(5) Orazio Attansio et Chiara Binelli , op.cit., p.110.

جيدة ، حتى لو كانت تحول جزء من ذلك الدخل من الفقراء إلى الأغنياء .⁽¹⁾ كما أنه كان قد توقع بأن يكون قادرا على تبيان بأن ليس هناك حاجة مهمة للكفاح من أجل معدلات ضريبة حدية منخفضة على الدخل المنخفضة⁽²⁾ .

يلاحظ على هذه النماذج أنها توصف و تبرر الأمر الواقع الناتج عن الحرية الاقتصادية التي تجعل اللامساواة غير قابلة للتحديد ، كما أنها تغفل خطورة تناقص الإستهلاك (الطلب)، الذي يؤدي إلى تناقص الإنتاج و الأرباح و إلى تناقص النمو .

اللامساواة والنمو :

في مقابل النظريات التي شددت على الدور الإيجابي للامساواة على النمو ، توجد نظريات في إتجاه معاكس للأولى ، بحيث تؤكد أن اللامساواة لا تفيد النمو في جميع الحالات بل تعطله خاصة في البلدان الفقيرة و البلدان في طريق التنمية .

تبعا لذلك ، أنواع أخرى من الميكانيزمات كانت قد إقترحت مؤخرا ، من خلالها يمكن أن تخفض التوزيعات غير المتكافئة (غير متساوية) للثروة الفعالية الاقتصادية عندما تكون أسواق رأس المال غير كاملة^{(*) (3)} .

النظريات التي تعتبر أن لامساواة الدخل تخفض النمو تضم ، هي أيضا ، ثلاثة أصناف :

أ-الصنف الأول:

التضمينات الأساسية لنموذج ألبرتو أليسنا و داني رودريك (Alberto Alesina and Dani Rodrik) لعام 1994، هي كلما كان توزيع الموارد في المجتمع غير متساو كلما كان معدل النمو الاقتصادي أدنى⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ J.A Mirrlees «An exploration in the theory of optimum income taxation» , The Review of Economic Studies ,Vol.38.n°.2,(Apr.,1971), p.207.

⁽²⁾ Idem.

⁽³⁾ Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton.op.cit.,p.12.

^(*) القول عند ما تكون أسواق رأس المال غير كاملة ، يوحي بأن هذه الأسواق نادرا ما تكون غير كاملة، لكن الواقع أنها غير كاملة كقاعدة ، وربما صدفة كاملة كإستثناء.

⁽¹⁾ Alberto Alesina and Dani Rodrik«Distritubutive Politics and economic growth », Quaterly Journal of Economics, Volume 109,issue2 (May.1994),p.478.

هذا النموذج مع نماذج أخرى ^(**) تشدد على نشر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في حالة توزيع غير متساو للموارد . فتركيز المداخيل يزيد من العنف والاستياء الاجتماعي ، مما يؤدي إلى النشاطات المحظورة و مظاهرات تؤدي إلى خطر الفتن و الانقلابات . فالمجتمعات المقسمة و المجزئة تجد صعوبة في وضع حيز التنفيذ الإصلاحات و برامج التثبيت الإقتصادي التي تفيد كل فئات الأجور و تقوي إمكانية النمو ⁽²⁾ .

من ناحية مورد الأرض ، فالبلدان التي جربت إصلاح الأرض بعد الحرب العالمية الثانية ، و من هنا كانت قد خفضت من لامساواة ملكة الأرض ، قد عرفت نموا اقتصاديا أعلى من البلدان التي لم تقم بإصلاح للأرض . هذه الحجة ، غالبا ما يتم الإشارة إليها في أدبيات التنمية الاقتصادية كإحدى تفسيرات التجربة الناجحة لعدة بلدان آسيوية ، مثل كوريا الجنوبية و تايوان، مقارنة بأداءات أقل لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية التي لم تجرب إصلاح الأرض ⁽³⁾ .

زيادة على ذلك ، فلامساوات دخل مهمة تكون ميالة لأن تتجه على قدم المساواة مع تكوّن المعازل (ghetto) و مصيديات الفقر: يعيش الأغنياء في " واحات ذات إمتيازات " بعيدا عن بقية السكان الذين لا يمكن لهم إسماع صوتهم ، و لا التأثير على مسار التنمية .

بذلك، فالمجتمعات اللامساواتية تتركز القليل من رأس المال الاجتماعي . كما أن الفقر ينتقل من جيل إلى جيل ، مما يؤدي إلى أثر سلبي على الأداءات الاقتصادية : معدل النمو المتوازن و مستوى رأس المال البشري الإجمالي هما ، على العموم ، أضعف بالنسبة لكل فئات الأجور ، على عكس ما يحدث في الاقتصاديات المتكاملة و المتجانسة ⁽¹⁾ .

ب- الصنف الثاني :

الصنف الثاني من النماذج يأخذ بعين الإعتبار الاقتصاديات ذات أسواق رأس المال (الأوراق المالية) غير كاملة (imperfect) . فعن طريق منع الفقراء من القيام باستثمارات منتجة (مثل التمدرس) ، فإن قيود (constraint) الإئتمان المصرفي التي تنشأ عن المعلومة (information) اللامتأثلة (asymmetric) تبقي على سيورة نمو منخفضة و

^(**) من بين النماذج الأخرى يمكن ذكر نماذج كل من هيبس د. (Hibbs D.) 1983 ، فينيرس إ. و جوبتا د.

(Venieris Y. Gupta D.) 1986 ، أليسنا أ. و بيروتي ر. (Alesina A. and Perotti R.) سنة 1996 .

⁽²⁾ Orazio Attanasio et Chiara Binelli ,idem.

⁽³⁾ Alberto Alesina and Dani Rodrik ,op.cit.,p.483.

⁽¹⁾ Orazio Attanasio et Chiara Binelli ,idem.

للمساواتية.بالإضافة إلى ذلك ، كلما كان التوزيع البدئي غير متساوي أكثر كلما كان هذا الأثر أكثر قسوة⁽²⁾.

لو كانت أسواق رأس المال كاملة ، فإن كل الأفراد يمكن لهم إستثمار نفس كمية الموارد مهما كان التوزيع البدئي للتخصيص (dotation) من رأس المال البشري بما أن تكلفة الفرصة البديلة تكون هي نفسها للمقرضين (emprunteur) و للمقرضين (prêteur) . لكن أمام أسواق غير كاملة ، فالمقدرة على الإقتراض لدى الأفراد هي مشروطة بمداخيل مرتفعة وإمكانية تمويل بضمان⁽³⁾.

بسبب عدم كمالات سوق رأس المال ، فالناس تستطيع إقتراض مبلغ محدود فقط. كنتيجة ، تكون الوظائف التي تتطلب مستويات عليا من الإستثمارات خارج نطاق متناول الناس الفقراء ، الذين يختارون عوضا عن ذلك ، العمل لشخص آخر ، أكثر ثراء ، رب عمل. بهذه الطريقة ، تكون عقود الأجور معتبرة بشكل أساسي كبدايل للعقود المالية⁽⁴⁾.

ديناميكية الإختيار الوظيفي (المهني) تؤثر على عملية التنمية في معناها الضيق عبر عدة طرق . من ضمن الطرق الأكثر وضوح الأثر على توزيع الدخل و الثروة .بقدر ما يمكن أن يؤثر التوزيع على الادخار، الإستثمار ، تحمل المخاطر ،الخصوبة ، و تركيب الطلب والإنتاج ، فهناك صلة واضحة مع معدل نمو الإقتصاد⁽¹⁾.

لما كان العائد على رأس المال البشري يتزايد بسبب تكميلية (complementarity) مهارة - رأس المال ، فإن رأس المال البشري يصبح المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي في العصر الحالي. ولما كان رأس المال البشري متضمن فطريا في البشر وتراكمه يكون أوسع إن كان مقسما على جزء أوسع من المجتمع ، فالمساواة ، في حضور القيود الإئتمانية المصرفية ، تنشط الإستثمار في المورد البشري وترقي النمو الإقتصادي⁽²⁾.

⁽²⁾ Michael Bruno et al.op.cit. ,p.16.

⁽³⁾ Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op.cit.,p.111.

⁽⁴⁾ Abhijit V.Banerjee.and Andrew.F.Newman«occupational Choice and the process of development»,The Journal of Political Economy ,vol.101, issue2 (Apr.1993) ,p.276.

⁽¹⁾ Ibid.p.275.

⁽²⁾ Oded Galor and Omer Moav «From physical to human capital accumulation : inequality and the process of development », Review of Economic Studies (2004) 71, p . 1021.

المساواة تلك، بحضور قيود الائتمان المصرفي، هي مساواة مشروطة. فهي محدودة ولا تفيد النمو. لتجاوز تلك العقبة التي تحد من سرعة تزايد الأرباح، يتم اللجوء إلى إعادة التوزيع.⁽³⁾

ذلك ، لان إعادة التوزيع تحسن فعالية الاقتصاد، لأنها تتسبب في حدوث مساواة فرص أكثر، ولأنها تسرع عملية الأثر الانتشاري (trickle-down). لكن، إعادة توزيع بجرعة واحدة ، في نموذج أغيون و بولتن (P.Aghion and P.Bolton)، لها آثار مؤقتة فقط. بالتالي، لتحسين فعالية الاقتصاد بصفة دائمة ، فإن سياسة إعادة توزيع دائمة يجب أن تؤسس⁽⁴⁾.

عند ذاك، ستزداد مساواة الدخل، بعد ازدياد الدخل الوطني أكثر، فتنخفض القيود الائتمانية بالتدريج⁽⁵⁾ بعد أن يكون الخطر المعنوي المسبق (ex ante)، الذي هو السبب الرئيسي لعدم كمال أسواق الائتمان ، المثار بالحد في المسؤولية المفروضة على المقترضين، التي تمنعهم من تسديد مبالغ أعلى من ميراثهم، قد انخفض أولاً.

ج- الصنف الثالث:

الصنف الثالث من النماذج يتدرج بأثر سلبي للامساواة الدخل على النمو، حيث تتناول هذه النماذج بالبحث سياسة الميزانية والضرية . أصحاب تلك البحوث كانوا قد أعدوا نماذج اقتصاد سياسي^(*)، تثبت وجود ترابط بين اللامساواة والنمو، عن طريق الأثر المرفق لألية سياسية واقتصادية⁽¹⁾. من جهة، يتم التشديد على كيف تشكل طريقة الترتيب البدئي للإقتصاد الصراع السياسي من أجل توزيع الدخل والثروة ، وبالتتابع ،

⁽³⁾ Phillippe Aghion and Patrick Bolton «A theory of trickle – down growth and development», The Review of Economic studies, vol., 64,n° .2 (Apr.,1997) p.152.

⁽⁴⁾ Oded Galorand Omer Moav, idem.

⁽⁵⁾ Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op.cit., p.112.

^(*) أصحاب نماذج الاقتصاد السياسي هنا هم: برتولاج (Bertola G.) عام 1993 ، أليسينا أ. ورودريك د. (Alessina A.et RodrikD.) سنة 1994 ، برسون ت. و ج تابليني (Persson T.et Tabellini G.) سنة 1994.

⁽¹⁾ Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op.cit., p.111.

كيف يؤثر ذلك على نمو المدى الطويل⁽²⁾. ومن جهة أخرى، يتم التساؤل حول دور توزيع الدخل في النمو⁽³⁾.

فأمام توزيع ناقص (déficiente) للموارد، فإن طلب إعادة توزيع المداخل يكون قويا، وتفضيل فرض للضريبة التصاعدية في نظام انتخاب بالأغلبية يتجه نحو الزيادة. المعدلات المرتفعة لفرض الضريبة الضاغطة على الأغنياء تخدم العزم على الاستثمار وتراكم رأس المال، وبالتالي ينخفض النمو⁽⁴⁾.

في الديمقراطيات، يلعب التصويت دورا مهما في صناعة السياسة (policy)، وبالتالي، فالعلاقة بين توزيع الدخل والنمو تكون أقوى في الديمقراطيات منها في الديكتاتوريات. فعادة، تكون قرارات سياسة الديكتاتورية متأثرة بطلبات اجتماعية وبنزاعات اجتماعية. فمثلا، قد تهدد مجموعة عريضة مفقرة، أو مزارعين بأراضي أقل، استقرار النظام (régime) وتجبر القيادة على تنفيذ إعادة توزيع مبطنة للنمو. لذلك، فكلما كان توزيع الموارد في المجتمع غير متساو كلما كان معدل النمو الاقتصادي أدنى⁽¹⁾ من جهة أخرى، فإن لا مساواة الدخل مضرّة للنمو، لأنها تؤدي إلى السياسات (Policy) التي لا تحمي حقوق الملكية، ولا تسمح بالاستحواذ الكامل على أرباح الاستثمار⁽²⁾.

مجموعة تدابير السياسة (Policy) الموجهة نحو النمو، التي تشتمل على تلك المستندة على إعانات الاستثمار، لها آثار إعادة توزيع عندما يشتمل دخل الفاعلين (agent) على "أرباح" (من العوامل التراكمية)^(*) وعلى الربوع (من العوامل غير التراكمية)^(**) بحصص مختلفة. تدخلات السياسة (Policy) التي تعيد توزيع الدخل من العوامل غير التراكمية إلى العوامل التراكمية لها آثار ايجابية على النمو، وتغير الرفاهية النسبية للفاعلين الذين يمتلكون كل من العوامل التراكمية وغير التراكمية.

⁽²⁾ Alberto Alesina and Dani Rodrik, op.cit., 465.

⁽³⁾ Torsten Persson and Guido Tabellini «Is inequality harmful for growth?», NBER, Working Paper N°3599 (January 1991), p.1.

⁽⁴⁾ Orazio Attanasio et Chiara Binelli, idem.

⁽¹⁾ Alberto Alesina and Dani Rodrik, op.cit., p.478.

⁽²⁾ Torsten Persson and Guido Tabellini, op.cit., p.30.

^(*) العوامل التراكمية تعني رأس المال
^(**) العوامل غير التراكمية تعني الأرض والعمل.

مدى دعم مثل إجراءات السياسة (Policy) هذه ، يتوقف على البنية الاجتماعية للاقتصاد وعلى المؤسسات السياسية⁽³⁾. بينابورولاند (Bénabou Roland) من جهته كان قد إقترح ، في مقالته لعام 1996⁽⁴⁾ تعميم نماذج الإقتصاد السياسي بدراسة العلاقة بين اللامساوات و النمو في أنظمة غير ديمقراطية. في مجتمع أوليغارشي ، حيث النخبة الغنية هي الوحيدة التي يمكن أن تنتخب لا يوجد طلب معبر عنه لإعادة التوزيع ، الأثر السلبي للامساوات الدخل هو مدفوع بإستياء عام ، وعدم استقرار اجتماعي أكثر من أثر فرض الضريبة التصاعدية .

بالإضافة إلى ذلك ، و بافتراض أن الحقوق المدنية تكون مرتبطة بمستوى التعليم، فإن النخبة الغنية يمكن أن تقرر عدم تمويل برامج تعليم جماهيرية، لتفادي خطر إضاعة السلطة نتيجة طلب إعادة التوزيع المعبر عنه من طرف الأغلبية من الناخبين . لذلك، فالمجتمعات اللامساواتية ، على العموم ، تظهر معدلات تراكم رأس مال بشري أقل، وتنتقل من الأوليغارشية إلى الديمقراطية ببطء أكثر من الاقصاديات الأكثر مساواتية.

لكن التقليل من اللامساواة بناء على وقائع ظرفية لا يصلح الإعتماد عليه لتحديد طريقة و كمية التوزيع المقبولة من جميع الأطراف الاجتماعية . فحتى مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن التقليل من اللامساواة يحتاج بدوره إلى أساس مقبول للتحديد. أما المساواة إن تقرررت فعلا، فستضعف الإرادات، الاجتهادات، المبادرات ، المخاطر والنمو. ذلك لان اللامساواة هي من طبيعة الأشياء.

فهل يمكن لأفكار فلسفية أن تساعد على إدراك نوع المساواة، أو الإنصاف، التي تساعد على توزيع أو إعادة توزيع منصف دون عرقلة النمو ؟ هنا سيتم الإكتفاء بالبعض من الأفكار التي تدرس المساواة، أو الإنصاف، في الميدان الإقتصادي .

الإنصاف و التوزيع :

التطور الفكري الثاني فيما يخص التوزيع ، كان قد سبق النماذج المذكورة أعلاه في التوزيع و النتائج التجميعية ، وقد حدث في مجالات الإختيار العمومي ، في اقتصاد

⁽³⁾Giuseppe Bertola«Factor Shares and saving in endogenous growth », NBER Working Papers Series, Working Paper N°3851, (September 1991), p.22.

⁽⁴⁾ Roland Bénabou, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, idem.

الرفاه، وفي نظريات العدالة الاجتماعية . وهذا على طول الحدود بين العلوم الإقتصادية والفلسفة .

جون رولز (John Rawls, 1971) الرائد بشكل أساسي في الكتابات المعيارية في هذا الموضوع، قد تم اللحاق به من طرف آخرين ، مثل رولاند دووركن (Roland Dworkin, 1981)، أمرتيا صن (Amartya Sen, 1985) وجون روومر (John Roemer, 1998) هؤلاء الكتاب كانوا مهتمين بالمجال الذي على المرء أن يبحث فيه لقياس وفهم والتأثير في التوزيع ⁽¹⁾ .

فروزلز (Rawls) صاغ " مبدأ الاختلاف " الذي يتطلب تعظيم منفعة من هو بأسوأ حظ، دون إعتبار لأثر هذا على منافع كل الآخرين ⁽²⁾ ، دووركن (Dworkin) تكلم عن مساواة الموارد، صن (Sen) كتب حول القدرات، أما روومر (Roemer) فركز على مساواة الفرص .

من المعروف، في هذا العصر، أن الدخل هو الوسيلة الواضحة ليتمكن الفرد من تحقيق أهدافه الأخرى بحرية. فعلى أي أساس يمكن الحكم على توزيع الدخل أنه عادل؟ هنا يرى رولز (Rawls) بأنه في مجتمع حسن التنظيم ، الذي تكون فيه الحريات الأساسية المتساوية و المساواة المنصفة للفرص مضمونة ، فإن توزيع الدخل و الثروة يوضح ما يمكن تسميته بالعدالة الإجرائية الصافية للسياق الاجتماعي ⁽¹⁾ .

لكن ، من الواضح أن المسافة ، أو المدة ، التي تفصل الإنطلاق عن الوصول ، تتضمن إجراءات لها دورها في تقرير من يصل الأول و من يصل الأخير. وعليه، فالعدالة الإجرائية ، أو العدالة بمساواة الفرص كما قال بها روومر (Roemer) أيضا، لا تؤمن عدالة توزيعية منصفة ، خاصة في نظام السوق الحرة .

أما مساواة الموارد كمؤشر للعدالة، كما قال دووركن (Dworkin) فليست هي المشكلة في حد ذاتها فقد نبه ما يكل والزر (Michael Walzer) إلى أن لامساواة الموارد المادية ليست مرببة مهما كان أصلها، إلا إذا ظهرت كعلاقات سيطرة ، إذا ساهمت في إنتاج و

⁽¹⁾ Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton .idem .

⁽²⁾ John Rawls ,in Amartya Sen ,Development as freedom . Alfred A.Knopf,Inc.,New York,1999,p.286.

⁽¹⁾ John Rawls ,La justice comme équité : une reformulation de Théorie de la justice. Editions la

Découverte, Paris,2003, p.79.

إعادة إنتاج تراتب طبقات، و بالتالي في إلزام الأفراد لأن لا يقدرُوا على ممارسة وجود كريم⁽²⁾.

و في الواقع الملاحظ ، لا يمكن الإقتناع بشرعية حالة من اللامساواة بين فردين ، بمجرد معرفة أن الإمكانيات الموفرة لكل واحد منهما عند نقطة الإنطلاق كانت مضمونة لكلاهما بالتساوي، و أن اللامساواة عند نقطة الوصول هي إذا تتوقف ، ببساطة، على الفرق في الإستحقاق⁽¹⁾. لكن، حتى المواهب ، فيما يخص توزيع الدخل، الكل يعرف صعوبة قياسها⁽²⁾.

أما القول "... بأن حرمان الفرد من القدرات يمكن أن تكون له روابط ضيقة بإنخفاض الدخل ..." ⁽³⁾ فهو قول يزيد من صعوبة فهم عدالة أو لا عدالة التوزيع. و لا يكفي القول أن "... أحسن تعليم و أحسن صحة يساعدان على كسب مداخيل أعلى " ⁽⁴⁾. فالدخل هو سبب التعليم الأحسن و الصحة الأحسن عند الانطلاق، كما أن التعليم الأحسن و الصحة الأحسن لا يضمنان في كل الأحوال الدخل الأحسن. فبافتراض أن كل الأفراد يتمتعون بنفس التعليم الأحسن و بنفس الصحة الأحسن ، فإن الأجور ستنخفض نتيجة فائض عرض العمل .

أخيرا ، ليس صدفة ولا عرضيا أن كل مجتمع كان لديه بعض الآليات لترقية الإنصاف الإقتصادي. فمنذ العهد القديم في إعدادة توزيع الثروة إلى غاية دولة الرفاه ، كانت السمة المشتركة للمجتمع البشري هي إعادة توزيع الثروة و المداخيل ، للأخذ في عين الاعتبار أولئك الذين لم يتمكنوا من توفير حاجات الحياة بالشكل المناسب، في ظل قواعد اللعبة التي تحدد تخصيص الدخل⁽⁵⁾. لكن ماهية طريقة إعادة التوزيع التي تضمن حقوق الجميع ؟

⁽²⁾ Michael Walzer, in Jean Fabien Spitz , Pourquoy lutter contre les inégalités ? Bayard Editions , France , 2009, p. 157 .

⁽¹⁾ Nathalie Heinich « L'extension du domaine de l'égalité », Le Debat 2014/ 3 (n°180), p.124.

⁽²⁾ Jean- Fabien Spitz , op.cit., p.71.

⁽³⁾ Amartya Sen , Development as freedom. Alfred A. Knopf, Inc., New York, 1999, p.19.

⁽⁴⁾ Idem.

⁽⁵⁾ Charles M.A. Clark « Promoting economic equity : the basic income approach », in Mark R. Tool and Paul Dale Bush (ed.), Institutional analysis and economic policy . Springer Science + Business, LLC , New York, 2003, p.133

لإدراك تلك الطريقة ، يمكن الإستعانة بفكرة " الوضع الأصلي " لرولز (Rawls) بإعتباره أسلوب تمثيل ⁽⁶⁾ ، لكن مع بعض التكيف . فالوضع الأصلي ، في الأصل ، لا يضمن إسترجاع الحقوق المهضومة ولا إنقاص الثروات المجمعة بطريقة غير عادلة (غير منصفة) . فلن يكون بوسع الذين جمعوا الثروات ، أب عن جد ، قبول تراجع ثرواتهم بإعادة توزيع غير عادلة فينظرهم . كما لن يتمكن الذين فقدوا جزء من نصيبهم من الثروة الوطنية أن يسترجعوه ، هم و أبنائهم فالوضع الأصلي لا يضمن إسترجاع الحقوق ، بل هو إن أقيم فعلا ، يقرر حاضره والمستقبل .

لكن إن أسست قواعد لعبة جديدة ، انطلاقا من " الوضع الأصلي " تمنع عدم الرجوع إلى حالات ما قبل الوضع الأصلي – أي وضع اللامساواة بحجة تشجيع المستثمرين و النمو – عندها يكون القول أن « ... سبب مراقبة اللامساواة الاقتصادية و الاجتماعية يهدف إلى منع جزء من المجتمع من السيطرة على البقية » ⁽¹⁾ ، له معنى .

لكي يكون لذلك معنى واقعي ، لابد من ديمقراطية جيدة تظهر نوعية عالية بصيغة النتائج والمحتويات ، والإجراء . فمفهوم الديمقراطية هذا هو أوسع من المفهوم الكلاسيكي الإجرائي للديمقراطية . فإذا كانت العبرة بالنتائج ، و إذا كانت هذه النتائج تؤخذ في الحسبان فورا ، فلن يكون من العسير صياغة نظام توزيع منصف ، ولن تكون هناك حاجة لإعادة توزيع كثيرة ، رغم كثرة و استمرار عدم كما الأسواق .

سبب كون إعادة التوزيع هذه سمة أساسية للمجتمعات البشرية ، هو كون الثروة و المداخل تخلق جماعيا . لكن في الغالب ، القواعد هي التي تحدد التوزيع البدئي للمداخل التي هي عادة قائمة على القوة و حقوق الملكية ، و التي لا توفر إمكانية ظهور مؤشر توزيع يضمن حياة كريمة لجميع السكان . و منه ، يضعف التعاون بين أفراد المجتمع الواحد ، و هذا من الأسباب التي تعرقل النمو طويل المدى .

أقدم و أصح معنى للإنصاف (المعنى الكلاسيكي) المشتق من ميدان الفقه (jurisprudence) يعرف الإنصاف كإشارة إلى احتياطات لإكمال أو لتصحيح نتائج (آثار) القانون ⁽²⁾ ، فالإنصاف عند أرسطو هو تحسين ما هو عادل في نظر القانون ⁽³⁾ ، و هذا

⁽⁶⁾ John Rawls , op . cit . , p.117.

⁽¹⁾ Ibid . , p.181.

⁽²⁾ Baohui Zhang (2008) « Improving Democratic governance in East Asia » , Asian Journal of Political Science, p.134.

⁽³⁾ Magali Bessone , La justice. Flammarion, Novosti, Barcelone , 2011, p. 215.

يمكن أن يتحقق عن طريق إعدادات توزيع مستمرة في الميدان الاقتصادي. الإنصاف بهذه الصفة لا يؤدي إلى إعادة توزيع مساواتية ، ولكن إلى توفر إمكانيات حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. هنا يوجد ما يمكن تسميته باللامساواة المنصفة.

يستنتج مما سبق أن مقولات اللامساواة و المساواة و الإنصاف بالمعنى الإجرائي ، لا تصلح كلها لإيجاد مؤشر لضمان عدالة توزيعية. بل الإنصاف بالمعنى الكلاسيكي هو الذي يبرر أهمية إعادة التوزيع المستمرة لضمان إستمرار النمو و المجتمع كله في وقت واحد .

خاتمة :

الآن، يمكن القول أن لا فكرة اللامساواة غير المحددة، ولا فكرة المساواة غير الطبيعية، يمكن أن تشكل مقارنة ملائمة لدراسة التفاعل بين النمو و توزيع الدخل، أو الثروة .

فأنصار اللامساواة من أجل النمو ، إعتدوا على الأمر الواقع المحدد سلفا بقواعد لعبة خدمت صانعيها من الأقلية ، و لم تصنع النمو طويل المدى بدون أزمات دورية. لذلك، فأنصار التقليل من اللامساواة، أي أنصار مساواة أكثر، هم أيضا فكروا تحت تأثير ردود أفعال ظرفية، فهي لا تساعد على فهم التوزيع العادل الذي يرضي جميع الأطراف، و يدفع النمو إلى أطوال مدى مما عرفه إلى حد الآن .

بالإضافة إلى ذلك ، حتى أهم أفكار الفلسفة السياسية إعتمدت على أنواع من المساواة، مع أن الطبيعة متنوعة ترفض المساواة التي، إن تقررت فعلا، ستعطل النمو الاقتصادي.

لكن الإنصاف بالمفهوم الكلاسيكي يمكنه، مع ديمقراطية جيدة، أن يساعد على صياغة معيار توزيع منصف، يخدم النمو عن طريق إعادة توزيع منصفة و مستمرة. والحقيقة، أن فكرة الإنصاف كمقاربة لدراسة توزيع الدخل، أو الثروة، و أثرها على النمو، تحتاج إلى دراسة لاحقة تكون أوسع.

قائمة المراجع :

- (1) Alesina Alberto and Dani Rodrik , « Distritubutive Politics anb eco nomic growth » .quaterly Journal of Economics. Volume 109. issue2 (May.1994).478.
- (2) AttanasioOrazio et Chiara Benelli, « Inégalités , croissance et politiques redistributives » , Afrique Contemporaine , 2004/ 3 n° 211 .
- (3) Banerjee Abhijit v.and andrew.f.newman.-occupational. Choice and the process of development- the journal.of political economy .vol.101. issue2 (apr.1993) .
- (4) BertolaGiuseppe « Factor Shares and saving in endogenous growth » , NBER Woking Papers Series,Working Paper N°3851, (September 1991).
- (5) BrunoMichael et al. ,Equity and growth in develo ping countries : old and new perspectives on the policy issues .Policy Research Working Paper 1563,The World Bank,1996.
- (6) Clark Charles M.A.« Promoting economic equity : the basic income approach» , in Mark R.Tool and Paul Dale Bush(ed.) ,Institutional analysis and economic policy .Springer Sciece + Business,LLC ,NewYork,2003.
- (7) DufloEster « Balancing growth with equity:the view from development » ,Jacson 2011 Symposium, Mounting Day Light Time,Friday, August26,2011.
- (8) Ferreira H.G.Francisco and Michael Walton ,« Inequality of opportunity and economic dev lopmet » , in Gudrun Kochendorfer- Lucius and Boris Pleskovic, Equity and development. Berlin wokshop Series,The World Bank, Washington ,D.C . ,2006.
- (9) GalorOded et Tsiddon Daniel,in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, « Inégalités , croissance et politiques redistributives » , Afrique Contemporaine , 2004/ 3 n° 211 .
- (10) GalorOded and Daniel Tsiddon,« Technological progress ,mobility, and economic growth» , The American Economic Review. Vol.87 ,n°.3(june ,1997).
- (11) GalorOded and Omer Moav « From physical to human capital accumulation : inequality and the process of development » , Review of Economic Studies (2004) 71.
- (12) HeinichNathalie « L'extension du domaine de l'égalité» ,Le Debat 2014/ 3(n°180).
- (13) Mirrlees J.A. « An exploration in the theory of optimum income taxation» , The Review of Economic Studies ,Vol.38.n°.2,(Apr.,1971).
- (14) Rawls John, La justice comme équité : une reformulation de Théorie de la justice. Editions la Découverte, Paris,2003.
- (15) RawlsJohn,in : Amartya Sen ,Development as freedom .Alfred A.Knopf,Inc.,New York,1999.
- (16) RenouardCécile,« L'affaire de tous .Libéralisme et théories de la justice socale et écologique» ,in Florian Augagneur et Jeanne Fagnani (sous la dir.) , Environnement et inégalités sociales.La documentation Française,Paris,2015.
- (17) SenAmartya, Development as freedom. Alfred A. Knopf,Inc., NewYork, 1999.
- (18) WalzerMichael,in Jean Fabien Spitz ,Pourquoi lutter contre les inégalités ? Bayard Editions ,France , 2009.
- (19) Zhang Baohui (2008) « Improving Democratic governance in East Asia» , Asian Journal of Political Science, 16.